ما بعد القطب الواحد

صراع القوى ومستقبل الأمة

وصل

مركز وصل للبحوث والدراسات

ما بعد القطب الواحد

صراع القوى ومستقبل الأمة

مركز وصل للبحوث والدراسات

الفهرس

مقدمة 5

العالم على أعتاب التحول: سقوط موازين وبداية عصر جديد 6

أزمة الهيمنة الأمريكية أمام صعود القوى المنافسة 9

ثروات بلا تمكين: معضلة الأمة بين الإمكانات والواقع 14

نعم الله وأمانة الاستخلاف: حماية الغذاء والماء وبناء السيادة 18

النهضة الإسلامية وبناء القوة: من التفرق إلى التمكين 23

أساس التمكين: تحكيم الشريعة واتباع منهج النبوة 27

تحكيم الشريعة: أساس العدل وطريق التمكين 31

حروب المستقبل: صراع الموارد وسيادة البقاء 34

ختامًا: الاستنهاض وبناء القوة على منهج النبوة 38

مقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات كبرى تعيد رسم موازين القوة، مع انحسار مرحلة الهيمنة الأحادية وبروز صراع جديد بين القوى الكبرى على النفوذ والموارد ومقدرات المستقبل.

يتناول هذا الكتاب طبيعة هذه التحولات، وأسباب تغير النظام العالمي، ومكانة العالم الإسلامي في هذا الصراع، وما يمتلكه من مقومات القوة، وما يواجهه من تحديات أضعفت دوره.

كما يبين أن نهضة الأمة لا تقوم على القوة المادية وحدها، بل تبدأ بالعودة إلى دين الله، وتحكيم الشريعة، والتمسك بمنهج النبوة، مع الأخذ بأسباب العلم والصناعة والاقتصاد والوحدة وإعداد القوة.

إن مستقبل الأمم تصنعه العقيدة الراسخة، والعمل الدؤوب، وحسن استثمار الإمكانات التي وهبها الله، لا انتظار تغيرات العالم دون استعداد.

العالم على أعتاب التحول: سقوط موازين وبداية عصر جديد

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

لم يكن التاريخ يومًا خطًّا مستقيمًا تسير عليه الأمم دون تغير، وإنما هو ميدان تتعاقب فيه الدول، وتتبدل فيه موازين القوى، وتتحقق فيه سنن الله التي لا تتخلف. فكم من إمبراطورية بلغت ذروة سلطانها، ثم لم تلبث أن أصبحت ذكرى في صفحات التاريخ، وكم من أمة كانت مستضعفة، فلما أخذت بأسباب القوة التي أذن الله بها ارتفعت رايتها وأصبحت تقود العالم.

واليوم يقف العالم أمام مرحلة يمكن وصفها بأنها من أعظم مراحل التحول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1364هـ (1945م)؛ إذ بدأت ملامح النظام الذي قادته الولايات المتحدة طوال العقود الماضية تتعرض لاختبارات غير مسبوقة. فلم تعد واشنطن تواجه خصومًا إقليميين فحسب، وإنما تواجه قوة اقتصادية وصناعية صاعدة تمتلك رؤية بعيدة المدى، وتسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وفق مصالحها، وهي الصين.

ولأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة سنة 1412هـ (1991م)، لم تعد الهيمنة الأمريكية حقيقة لا ينازعها أحد، بل أصبحت موضع منافسة متزايدة، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب أولوياتها، وتقليص بعض التزاماتها الخارجية، والتركيز بصورة أكبر على إعادة بناء قدراتها الاقتصادية والصناعية والعسكرية لمواجهة التحديات

المقبلة. وهذا ما يصفه بعض المحللين بعودة التفكير القائم على إعطاء الأولوية للمجال الغربي وإعادة تقوية الداخل الأمريكي قبل خوض مرحلة الصراع الكبرى.

لكن المسلم لا ينظر إلى هذه التحولات بعين الإعجاب بهذه القوة أو تلك، ولا يجعل موازين البشر هي الحاكمة على يقينه، بل يعلم أن جميع القوى، مهما عظمت، خاضعة لإرادة الله سبحانه، وأن الملك يؤتيه الله من يشاء وينزعه ممن يشاء.

قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ ۖ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: 26]

وهذه العقيدة هي التي صنعت الجيل الأول من المسلمين؛ فلم يخشوا إمبراطورية فارس، ولا رهبة الروم، لأنهم كانوا يعلمون أن النصر ليس رهين كثرة العدد ولا ضخامة الاقتصاد، وإنما هو ثمرة الإيمان الصادق، والأخذ بالأسباب، وتحقيق شروط التمكين التي أمر الله بها.

لقد خرج المسلمون من جزيرة العرب وهم لا يملكون شيئًا من مقومات الإمبراطوريات الكبرى، لكنهم كانوا يملكون أعظم أسباب القوة: صحة العقيدة، ووحدة المنهج، والطاعة لله ورسوله ﷺ، والإعداد، والانضباط، والقيادة الحكيمة. ولهذا سقطت أمامهم إمبراطوريتا فارس والروم في عقود قليلة، لا لأن المسلمين كانوا أكثر عددًا، وإنما لأنهم كانوا أقرب إلى الله، وأحسن إعدادًا، وأصدق يقينًا.

ومن هنا، فإن قراءة التحولات العالمية ليست ترفًا فكريًا، ولا مجرد متابعة للأحداث السياسية، بل هي ضرورة لفهم سنن الله في الأمم، واستشراف مستقبل العالم الإسلامي في ظل صراع القوى الكبرى. فالمرحلة القادمة لن تكون مرحلة استقرار، وإنما مرحلة إعادة توزيع للنفوذ، وإعادة رسم للتحالفات، وإعادة تشكيل لموازين الاقتصاد والطاقة والتقنية والقوة العسكرية.

ويبقى السؤال الذي ينبغي أن يشغل كل مسلم: هل سيكون العالم الإسلامي مجرد ساحة تتصارع فوقها القوى الكبرى، أم سنستعيد مكانتنا الحضارية الإسلامية العظمى التي تحكم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ وتقود البشرية إلى الخلاص من الظلم في الدنيا بنشر العدل، والنجاة من عذاب الآخرة؟.

إن الجواب لا يبدأ من واشنطن، ولا من بكين، ولا من موسكو، وإنما يبدأ من داخل الأمة نفسها؛ من عودتها إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بفهم السلف الصالح، وتحكيم الشريعة، ونبذ البدع والفرقة، وبناء القوة العلمية والاقتصادية والعسكرية التي أمر الله بها. فحين تستقيم الأمة على منهج ربها، وتأخذ بأسباب القوة، تتحقق فيها سنن التمكين، أما إذا بقيت متفرقة متنازعة، فإن تغير النظام العالمي لن يغير من واقعها شيئًا.

وهذا الكتاب محاولة لقراءة هذه المرحلة التاريخية من منظور إسلامي استراتيجي، يربط بين سنن الله في التاريخ، وحركة القوى الكبرى، ومستقبل الأمة الإسلامية،

بعيدًا عن الانبهار بالقوى العظمى أو اليأس من الواقع؛ لأن المؤمن يعلم يقينًا أن الأيام دول، وأن العاقبة للمتقين.

أزمة الهيمنة الأمريكية أمام صعود القوى المنافسة

لم تعرف البشرية عبر تاريخها الطويل قوةً بقيت مهيمنة إلى الأبد، بل جرت سنة الله في الأمم أن تبلغ الدولة ذروة قوتها، ثم تبدأ عوامل التراجع تنخر في بنيانها حتى تفسح المجال لقوة أخرى تصعد إلى المسرح الدولي. وهذه ليست مجرد قراءة سياسية، بل هي سنة ربانية.

فالقوة لا تسقط فجأة، وإنما يبدأ سقوطها من الداخل؛ حين تتراكم الأزمات، وتزداد الانقسامات، ويضعف الاقتصاد، وتتسع جبهات الصراع حتى تعجز الدولة عن إدارتها جميعًا. وهذه هي الحال التي يراها كثير من الباحثين في المشهد الأمريكي المعاصر.

فبعد أن انفردت الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1412هـ (1991م)، أصبحت تتحمل أعباءً عسكرية وسياسية واقتصادية هائلة امتدت من شرق آسيا إلى أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. ومع مرور الزمن، تحولت هذه الهيمنة إلى عبء ثقيل؛ إذ لم تعد تكلفة المحافظة على النظام العالمي الذي أسسته واشنطن أقل من العوائد التي تجنيها منه، بل أصبحت الديون

العامة تتصاعد، والعجز المالي يتفاقم، والانقسام السياسي الداخلي يزداد حدة، بينما تتقدم القوى المنافسة بوتيرة متسارعة.

ومن هنا بدأ يتشكل داخل مراكز التفكير الأمريكية اتجاه يدعو إلى إعادة ترتيب الأولويات، والعودة إلى التركيز على المجال الحيوي الأمريكي، وتقليص الالتزامات الخارجية التي تستنزف الاقتصاد والقوات المسلحة. ولهذا برزت دعوات تطالب الحلفاء الأوروبيين بتحمل مسؤولية الدفاع عن أنفسهم، وارتفعت الأصوات المطالبة بإعادة الصناعات الاستراتيجية إلى الداخل الأمريكي، وتقليل الاعتماد على سلاسل الإمداد الخارجية، ولا سيما القادمة من الصين.

وهذا الانكفاء لا يعني أن الولايات المتحدة ستتخلى عن مكانتها العالمية أو تنسحب من الساحة الدولية انسحابًا كاملاً، وإنما يعني أنها تسعى إلى إعادة توزيع مواردها بما يضمن لها البقاء في صدارة المنافسة مع الخصم الذي تعتبره الأخطر في القرن الحادي والعشرين، وهو الصين.

وهنا تظهر سنة أخرى من سنن التاريخ؛ فالإمبراطوريات كثيرًا ما تبدأ بالتراجع عندما تتجاوز قدرتها على إدارة مناطق نفوذها. فقد حدث ذلك للإمبراطورية الرومانية حين اتسعت حدودها حتى أصبحت عاجزة عن الدفاع عنها، وحدث للإمبراطورية البريطانية عندما أدركت بعد الحرب العالمية الثانية أنها لم تعد قادرة على الاحتفاظ بمستعمراتها المترامية، فبدأت مرحلة الانسحاب التدريجي.

ولذلك فإن ما يجري اليوم ليس حدثًا استثنائيًا، بل يدخل في إطار السنن التاريخية التي تتكرر بصور مختلفة.

وقد قال النبي ﷺ: «إنَّ اللهَ زَوى لي الأرضَ، فرَأيتُ مَشارقَها ومَغاربَها، وإنَّ أُمَّتي سَيَبلُغُ مُلكُها ما زُويَ لي مِنها...» [رواه مسلم 2889]

وهذا الحديث يبين أن تداول القوة بين الأمم لا يخرج عن تقدير الله، وأن ما يقع في الأرض إنما يجري وفق حكمته سبحانه، وليس خارجًا عن إرادته.

لكن المسلم لا يجعل نظره محصورًا في صعود أمريكا أو هبوطها، ولا في صعود الصين أو روسيا، لأن هذه القوى جميعًا تبقى مخلوقة ضعيفة أمام قدرة الله عز وجل.

فكم من قوة ظنت أنها بلغت نهاية التاريخ، ثم لم تمض سنوات حتى أصبحت أثرًا بعد عين.

ومن الناحية الاستراتيجية، فإن أي انكفاء أمريكي سيؤدي إلى إعادة رسم خرائط النفوذ العالمي. فروسيا ستسعى إلى توسيع مجالها الأمني في أوروبا الشرقية والبحر الأسود والقطب الشمالي، لأنها تنظر إلى تلك المناطق باعتبارها عمقًا استراتيجيًا لا يمكن التفريط فيه. أما الصين، فستواصل مشروعها طويل الأمد في آسيا والمحيط الهادئ، مع تعزيز مبادرة "الحزام والطريق"، وبناء شبكة اقتصادية تجعلها أقل تعرضًا للضغوط الأمريكية.

وفي المقابل، ستجد أوروبا نفسها أمام واقع جديد؛ إذ لم تعد تستطيع الاعتماد المطلق على المظلة العسكرية الأمريكية كما كان الحال طوال العقود الماضية، ولذلك بدأت برامج إعادة التسليح، وارتفعت الميزانيات الدفاعية، وأصبح الحديث عن الاستقلال العسكري الأوروبي أكثر حضورًا من أي وقت مضى.

أما الشرق الأوسط، فإنه سيكون من أكثر المناطق تأثرًا بهذه التحولات؛ لأن الفراغ الاستراتيجي لا يبقى فراغًا طويلًا، بل تسارع القوى الإقليمية والدولية إلى ملئه. ولهذا قد نشهد في السنوات القادمة تنافسًا أشد بين القوى الكبرى على الموانئ، والممرات البحرية، ومصادر الطاقة، وخطوط التجارة، لأن من يسيطر على هذه المفاصل يمتلك قدرة أكبر على التأثير في الاقتصاد العالمي.

ومن منظور السياسة الشرعية الإسلامية، فإن المسلم لا يبني موقفه على انتظار سقوط قوة وظهور أخرى، لأن تغيير أسماء القوى المهيمنة لا يغير واقع الأمة إذا بقيت على ضعفها وفرقتها. فقد تسقط دولة، وتقوم أخرى، بينما يبقى المسلمون تابعين إذا لم يغيروا ما بأنفسهم.

ولهذا فإن الواجب الشرعي لا يتمثل في التعويل على صراع الكبار، وإنما في إصلاح الداخل، وتحقيق التوحيد، وتحكيم الشريعة، وترك البدع والمحدثات، والاعتصام بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، ثم بناء القوة العلمية والاقتصادية والعسكرية؛ لأن الله سبحانه لم يجعل التمكين نتيجة الأمنيات، وإنما جعله ثمرة الإيمان الصحيح، والعمل الصالح، والأخذ بالأسباب.

قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَاصْبِرُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [الأنفال: 46]

ولقد أدرك الصحابة رضي الله عنهم هذه القاعدة أعظم إدراك؛ فلم ينتظر أبو بكر رضي الله عنه ضعف الفرس أو الروم ليبدأ بناء الدولة، بل بدأ أولًا بتثبيت العقيدة، والقضاء على الردة، وجمع الكلمة، ثم انطلقت الأمة بعد ذلك تحمل رسالتها إلى العالم. فكان الإصلاح الداخلي مقدمةً للتمكين الخارجي، وكانت وحدة المنهج قبل وحدة السلاح، وكانت طاعة الله ورسوله ﷺ أساس كل نصر تحقق بعد ذلك.

ومن هنا، فإن التحولات الكبرى التي يشهدها العالم اليوم ينبغي أن توقظ الأمة الإسلامية، لا لتراقب انتقال الهيمنة من واشنطن إلى بكين أو موسكو، بل لتدرك أن الفرص التاريخية لا ينتفع بها إلا من أعد نفسه لها. فإذا بقي المسلمون مختلفين في العقيدة والمنهج، متنازعين في السياسة، متفرقين في القرار، فلن يغير تغير النظام العالمي من واقعهم شيئًا. أما إذا عادت الأمة إلى دينها كما أنزله الله، وأقامت سياستها على الشريعة، وأخذت بأسباب القوة المشروعة، فإنها ستكون مؤهلة لاستعادة مكانتها بين الأمم، لأن وعد الله حق، وسننه لا تتخلف.

ثروات بلا تمكين: معضلة الأمة بين الإمكانات والواقع

إذا كان العالم يشهد اليوم سباقًا محمومًا لإعادة رسم موازين القوى الدولية، فإن السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح هو: أين تقف الأمة الإسلامية من هذا التحول؟ وهل ينقصها المال؟ أم الموارد؟ أم الموقع الجغرافي؟ أم عدد السكان؟ إن المتأمل بإنصاف يدرك أن الأمة لا تعاني من فقر في الإمكانات، وإنما تعاني من خلل في المنهج الذي تُدار به هذه الإمكانات، ومن اضطراب في الأولويات، ومن ضعف في تحويل عناصر القوة إلى مشروع حضاري قادر على المنافسة.

فالعالم الإسلامي يمتد على رقعة جغرافية هي من أعظم المواقع الاستراتيجية في الأرض؛ فهو يسيطر على أهم المضائق البحرية والممرات التجارية، كمضيق هرمز (والأصح مضيق خالد بن الوليد)، وباب المندب، وقناة السويس، ومضيق ملقا عبر الشراكات الآسيوية، ويطل على المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي. كما يملك نسبة كبيرة من احتياطات النفط والغاز والمعادن النادرة، إضافة إلى الثروة الزراعية والبحرية، ويضم مئات الملايين من الشباب الذين يمثلون أكبر طاقة بشرية يمكن أن تنهض بها الأمم إذا وُجِّهت الوجهة الصحيحة.

لكن هذه النعم العظيمة لم تتحول إلى قوة عالمية مؤثرة؛ لأن المشكلة ليست في نقص الموارد، بل في طريقة إدارتها، وفي غياب المشروع الجامع الذي يوظفها لخدمة الأمة. وهذا من أعظم سنن الله في الكون؛ فإن النعم إذا لم تُشكر بطاعته واستعمالها فيما يرضيه، تحولت إلى أسباب ضعف وتفرق.

قال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: 112]

فالقرآن يقرر أن وفرة النعم وحدها لا تكفل البقاء ولا التمكين، وإنما العبرة بحسن توظيفها في طاعة الله، وإقامة العدل، وتحقيق مصالح الأمة.

ومن هنا، فإن أول خلل أصاب العالم الإسلامي ليس اقتصاديًا، بل عقدي ومنهجي؛ إذ إن الأمة يوم كانت تحكم بشرع الله، وتجتمع على الكتاب والسنة بفهم الصحابة رضي الله عنهم، كانت مواردها أقل بكثير مما هي عليه اليوم، ومع ذلك كانت تقود العالم علميًا وعسكريًا واقتصاديًا. فلما ضعفت صلتها بمنهج الوحي، ودخلت البدع، وظهرت العصبيات القومية والوطنية، وتفرقت الكلمة، انفرط عقد القوة، وأصبحت الثروات تُستخرج من أرض المسلمين، بينما تُصنع القوة في غير بلادهم.

ولهذا قال الله سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: 153]

فالفرقة ليست خلافًا سياسيًا فحسب، بل هي انحراف عن المنهج الذي يوحد الأمة على الوحي.

وقد أخبر النبي ﷺ عن حال الأمة إذا فقدت أسباب قوتها، فقال: «يُوشِكُ أن تَدَاعَى عليكم الأممُ من كلِّ أُفُقٍ ، كما تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إلى قَصْعَتِها ، قيل : يا رسولَ اللهِ ! فمِن قِلَّةٍ يَوْمَئِذٍ ؟ قال لا ، ولكنكم غُثاءُ كغُثاءِ السَّيْلِ ...» أخرجه أبو داود (4297)

فتأمل كيف نفى النبي ﷺ أن يكون سبب الضعف قلة العدد؛ بل قرر أن الأمة ستكون كثيرة، ولكنها تفقد عناصر التأثير الحقيقية. وهذا الوصف ينطبق على واقع يملك فيه المسلمون ثروات ضخمة، وعددًا كبيرًا، وأسواقًا واسعة، ولكنهم لا يملكون القرار الاقتصادي ولا الصناعي ولا التقني بالقدر الذي يوازي إمكاناتهم.

إن امتلاك المال لا يعني امتلاك الاقتصاد، كما أن كثرة الموارد لا تعني امتلاك القوة. فالاقتصاد الذي يصنع النفوذ هو الاقتصاد المنتج، القائم على الصناعة، والبحث العلمي، والابتكار، والتقنية، والأمن الغذائي، وسلاسل الإمداد، لا الاقتصاد الذي يعتمد على تصدير المواد الخام ثم استيراد المنتجات المصنعة بأضعاف قيمتها.

ولهذا استطاعت دول قليلة الموارد الطبيعية أن تصبح من أكبر القوى الاقتصادية في العالم، لأنها استثمرت في الإنسان، والعلم، والصناعة، بينما بقيت دول غنية بالثروات رهينة تقلبات الأسواق العالمية وأسعار المواد الأولية.

ومن أخطر مظاهر الخلل أن كثيرًا من العقول المتميزة في العالم الإسلامي تهاجر إلى الدول الغربية، فتكون سببًا في تقدم غيرها، بينما تخسر الأمة أبناءها الذين أنفقت عليهم سنوات طويلة. وهذه الهجرة ليست خسارة للأفراد فقط، بل خسارة للعقول التي تُبنى بها الحضارات، وتُطور بها الصناعات، وتُصنع بها التقنيات.

وليس هذا أمرًا جديدًا في التاريخ؛ فقد أدرك المسلمون الأوائل أن بناء الدولة يبدأ ببناء الإنسان المسلم. ولذلك كان النبي ﷺ يربي أصحابه على العلم والإيمان والانضباط قبل أن يرسلهم لحمل أعباء الدولة. ثم جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأنشأ الدواوين، ونظم بيت المال، وأقام إدارة قوية للدولة، وربط الكفاءة بالأمانة، فكانت الإدارة الصالحة من أسباب اتساع الدولة وثباتها.

ومن منظور السياسة الشرعية، فإن التنمية الاقتصادية ليست هدفًا مستقلًا عن الدين، بل هي وسيلة لإقامة مصالح الأمة، وإغنائها عن التبعية، وتمكينها من إعداد القوة التي أمر الله بها. ولهذا فإن الإسلام لا يدعو إلى الزهد الذي يعطل عمارة الأرض، ولا إلى الترف الذي يفسدها، وإنما يدعو إلى بناء القوة وفق ميزان الشرع.

قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]

أي طلب منكم عمارتها بما يحقق العدل والنفع، لا بما يورث التبعية والضعف.

إن الخروج من هذه المعضلة لا يكون بمجرد زيادة الدخل أو ارتفاع أسعار النفط، وإنما يبدأ بإصلاح المنظومة من جذورها: بتحقيق التوحيد الخالص، وتحكيم الشريعة، ونبذ البدع والمحدثات، وجمع الكلمة على منهج السلف الصالح، ثم بناء الإنسان المسلم، وإصلاح التعليم، وتشجيع البحث العلمي، وتوطين الصناعة، وتحقيق الأمن الغذائي والدوائي والتقني، وإنشاء اقتصاد إنتاجي لا استهلاكي، وبناء صناعة عسكرية مستقلة، وإقامة تكامل اقتصادي بين دول العالم الإسلامي يقوم على المصالح المشتركة والسياسة الشرعية.

وعندئذ فقط تتحول الثروات من أرقام في التقارير الدولية إلى عناصر قوة حقيقية، ويصبح العالم الإسلامي قادرًا على التأثير في النظام العالمي، لا لأنه يملك النفط وحده، بل لأنه يملك الإنسان المسلم المؤمن، والمنهج الصحيح، والإدارة الراشدة، والاقتصاد المنتج، والقوة التي تحفظ الحقوق وتصون الكرامة. وهذا هو الطريق الذي سلكته الأمة يوم كانت خير أمة، وهو الطريق الذي لا تزال سنن الله تدل عليه لكل من أراد العزة والتمكين.

نعم الله وأمانة الاستخلاف: حماية الغذاء والماء وبناء السيادة

من أعظم الأخطاء الاستراتيجية أن تُقاس قوة الدول بما تملكه من الجيوش والأسلحة وحدها، مع إغفال الأساس الذي تقوم عليه تلك القوة. فالجيوش لا تستطيع القتال بلا غذاء، والدول لا تستطيع الصمود بلا ماء، والاقتصادات لا تستقر إذا كانت تعتمد في قوت شعوبها على الخارج. ولهذا فإن الأمن الغذائي والمائي ليس قضية زراعية أو اقتصادية فحسب، بل هو قضية سيادة، واستقلال، وأمن لكل المسلمين، بل هو في كثير من الأحيان أخطر من امتلاك السلاح نفسه.

لقد أدركت القوى الكبرى هذه الحقيقة منذ زمن بعيد، ولذلك لم تكتف ببناء الترسانات العسكرية، بل عملت على تأمين احتياجاتها من الغذاء والطاقة والمياه والمواد الخام، لأنها تعلم أن الحروب الحديثة لا تُحسم في ساحات القتال فقط، وإنما تُحسم كذلك

في الموانئ، والمخازن، والمزارع، وسلاسل الإمداد، وشبكات النقل العالمية. وقد أثبتت الأزمات الدولية المتعاقبة أن أول ما يتأثر بالحروب هو الغذاء، وأن أول ما يُستخدم للضغط على الدول هو الحصار الاقتصادي وتعطيل سلاسل التوريد.

ومن هنا فإن الأمة الإسلامية، رغم ما تملكه من مساحات زراعية واسعة، وأنهار عظيمة، وأراضٍ خصبة، ومناخات متنوعة، ما زالت تستورد جانبًا كبيرًا من غذائها، وتعتمد في كثير من احتياجاتها الأساسية على الأسواق الخارجية. وهذا يجعل قرارها السياسي عرضة للضغط كلما تعرض العالم لأزمة اقتصادية أو نزاع دولي.

وقد نبَّه الإسلام إلى أهمية إعداد أسباب القوة في جميع المجالات، ولم يحصرها في الجانب العسكري فقط، لأن مقصود الشريعة حفظ الدين والنفس والمال والعقل والنسل، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود مجتمع قادر على تأمين ضروراته الأساسية.

قال الله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 3-4]

فجمع الله بين الغذاء والأمن؛ لأن الجائع لا يستطيع بناء حضارة، ولا الدفاع عن وطن، ولا حمل رسالة. وإذا فقدت الأمة قوتها اليومي أصبحت إرادتها مرهونة لمن يملك هذا القوت.

ولهذا كان يوسف عليه السلام نموذجًا قرآنيًا فريدًا في التخطيط الاستراتيجي للأمن الغذائي. فلم يكتف بتفسير رؤيا الملك، بل أوحى الله إليه بوضع برنامجًا اقتصاديًا

يمتد لسنوات، يقوم على الإنتاج، والادخار، وإدارة الأزمات، والاستعداد للمستقبل قبل وقوعه.

قال تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ [يوسف: 47]

فهذه ليست مجرد قصة تاريخية، بل هي أصل من أصول السياسة الشرعية في إدارة الموارد؛ إذ تقوم على استشراف المستقبل، وعدم استهلاك كل ما يُنتج، وبناء الاحتياطيات الاستراتيجية التي تحمي الدولة عند وقوع الأزمات.

واليوم أصبحت الدول الكبرى تبني مخازن هائلة للحبوب، وتؤمن احتياطياتها من المياه والطاقة، وتستثمر في التقنيات الزراعية الحديثة، لأنها تعلم أن الصراع القادم قد يكون على الغذاء قبل أن يكون على النفط، وعلى المياه قبل أن يكون على الحدود.

أما الماء، فهو أصل الحياة كلها، وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبياء: 30]

ولذلك لم يعد الماء موردًا طبيعيًا فقط، بل أصبح أحد أهم عناصر الأمن القومي للدول. فالنزاعات على الأنهار والسدود والمياه الجوفية تتزايد عامًا بعد عام، ومن المتوقع أن تزداد حدتها مع النمو السكاني والتغيرات المناخية. والدولة التي لا

تحسن إدارة مواردها المائية ستجد نفسها مع مرور الزمن في مواجهة أزمات تمس الزراعة والصناعة والطاقة والاستقرار الاجتماعي.

ومن منظور السياسة الشرعية، فإن الحفاظ على الماء ومنع إهداره يدخل في باب حفظ النعم التي أمر الله بصيانتها، كما يدخل في باب تحقيق مصالح الأمة ودفع الضرر عنها. وقد نهى النبي ﷺ عن الإسراف حتى في حال الوفرة « فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ مرَّ بسَعدٍ وَهوَ يتوضَّأُ، فقالَ : ما هذا السَّرَفُ يا سَعدُ ؟ قالَ : أفي الوضوءِ سَرفٌ قالَ : نعَم، وإن كنتَ على نَهْرٍ جارٍ ». أخرجه ابن ماجه (425)

وهذا يدل على أن حسن إدارة الموارد ليس أمرًا اقتصاديًا فحسب، بل هو خلق شرعي، وسياسة راشدة، وأساس من أسس بقاء الأمم.

ومن أخطر مظاهر الضعف أن تصبح الأمة تستورد معظم غذائها، بينما تملك الأراضي الصالحة للزراعة، وأن تستورد التقنيات الزراعية وهي تملك العقول القادرة على تطويرها، وأن تهدر المياه وهي من أكثر المناطق حاجة إليها. فهذه ليست مشكلة موارد، بل مشكلة إدارة، وتخطيط، وغياب رؤية استراتيجية بعيدة المدى.

ولقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ينظر إلى الأمن الاقتصادي نظرة دولة لا نظرة موسم؛ فكان يتابع أحوال الأسواق، ويمنع الاحتكار، ويهتم بإحياء الأراضي، ويشجع على استثمارها، لأن عمران الأرض جزء من قوة الأمة. وقد قال النبي ﷺ: «مَن أحيا أرضًا ميتةً فَهيَ لَهُ، وليسَ لعِرقِ ظالمٍ حقٌّ». صحيح أبي داود: 3073

فالإسلام يدعو إلى استثمار الموارد لا إلى تعطيلها، وإلى الإنتاج لا إلى الاتكال، وإلى بناء الاكتفاء لا إلى الارتهان للغير.

ولهذا فإن الأمن الغذائي والمائي لا يتحقق بالشعارات، وإنما يحتاج إلى مشروع حضاري متكامل، يبدأ أولًا بالرجوع الصادق إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بفهم السلف الصالح، وتحكيم الشريعة، وترك أسباب الفرقة والبدع، لأن صلاح المنهج هو أساس صلاح الدولة، ثم يتبع ذلك إصلاح التعليم الزراعي، وتطوير التقنيات الحديثة، وترشيد استخدام المياه، وبناء السدود وشبكات التخزين، واستصلاح الأراضي، وتشجيع البحث العلمي، وإقامة سوق إسلامية متكاملة لتبادل المنتجات الزراعية، وإنشاء احتياطيات استراتيجية من الحبوب والمواد الأساسية، حتى لا يبقى قرار الأمة مرهونًا بمن يملك الغذاء أو يتحكم في طرق إمداده.

إن الأمة التي تملك طعامها وشرابها، وتنتج دواءها وسلاحها، وتستطيع إطعام شعوبها في أوقات السلم والحرب، تكون أقدر على اتخاذ قرارها بحرية، وأعظم هيبة بين الأمم. أما الأمة التي تنتظر السفن القادمة بالقمح، أو تخشى انقطاع المياه أو تعطّل سلاسل الإمداد، فإن استقلالها يبقى ناقصًا، مهما امتلكت من الثروات أو الأسلحة؛ لأن السيادة الحقيقية تبدأ من القدرة على حفظ ضروريات الحياة، ثم تنطلق بعد ذلك إلى بناء بقية عناصر القوة والتمكين.

النهضة الإسلامية وبناء القوة: من التفرق إلى التمكين

إن المتأمل في التحولات الدولية الكبرى يدرك أن عصر الدول المنفردة يقترب من نهايته، وأن العالم يتجه شيئًا فشيئًا نحو التكتلات الكبرى والأقطاب المتنافسة. فالدول لم تعد تقاس بقوتها المنفردة، بل بقدرتها على بناء التحالفات الاقتصادية والعسكرية والعلمية التي تحقق لها الاستقلال وتحفظ مصالحها. وإذا كانت الأمم الأخرى قد أدركت هذه الحقيقة فسعت إلى إنشاء اتحادات سياسية واقتصادية وعسكرية، فإن العالم الإسلامي أولى بذلك؛ لأنه لا يجمعه الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة فحسب، بل يجمعه قبل ذلك دين واحد، وعقيدة واحدة، وكتاب واحد، ورسول واحد، وقبلة واحدة، وتاريخ واحد.

غير أن هذا القطب المنشود لن يقوم على أساس القومية أو الوطنية أو المصالح المجردة، وإنما يقوم أولًا على الاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ بفهم سلف الأمة، وتحكيم الشريعة في الحكم والسياسة والاقتصاد والاجتماع، ونبذ البدع والمحدثات، وترك العصبيات الحزبية والقومية التي مزقت الأمة وأضعفت شوكتها. فهذه هي القاعدة التي قامت عليها دولة الإسلام الأولى، ومنها انطلقت أعظم حضارة عرفها التاريخ.

قال الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران: 103]

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: 92]

فهذه الوحدة التي يأمر بها القرآن ليست شعارًا سياسيًا مؤقتًا، بل هي عبادة يتقرب بها المسلمون إلى ربهم، ولا تتحقق إلا إذا كان المرجع عند الاختلاف هو الوحي، لا الأهواء، ولا المصالح الضيقة، ولا الضغوط الدولية.

ولذلك فإن بناء قطب إسلامي قوي يبدأ بإصلاح الداخل قبل مواجهة الخارج؛ لأن الله سبحانه لم يجعل النصر مرتبطًا بكثرة العدد ولا بعظمة العتاد وحدهما، وإنما ربطه بصلاح الإيمان والاجتماع على الحق.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: 7]

وقال سبحانه: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: 40]

فكل مشروع يطلب العزة بعيدًا عن تحكيم الشريعة، أو يبني وحدته على المصالح المجردة دون العقيدة، يبقى معرضًا للتفكك عند أول اختلاف؛ لأن الذي يجمعه الهوى تفرقه الأهواء، والذي يجمعه الوحي يبقى ثابتًا ما دام متمسكًا به.

ومن هنا فإن التكامل بين الدول الإسلامية لا يشترط في الوقت الراهن ذوبان الدول في كيان واحد، وإنما يعني توحيد الجهود فيما تتحقق به مصالح الأمة، وفق السياسة الشرعية، من خلال تنسيق الدفاع، وتكامل الاقتصاد، وتبادل الخبرات، وتوطين الصناعات، وإنشاء مراكز بحث علمي مشتركة، وتطوير الصناعات العسكرية، وتأمين الغذاء والدواء والطاقة، حتى تصبح الأمة أقل تعرضًا للابتزاز والضغوط الخارجية.

ولو اجتمعت إمكانات العالم الإسلامي في مشروع واحد، لامتلك من عناصر القوة ما يؤهله ليكون أهم وأقوى أقطاب العالم؛ فهناك دول تمتلك الثروات الطبيعية والطاقات المالية، وأخرى تمتلك قاعدة صناعية متقدمة، وأخرى تملك خبرات عسكرية وتقنية، وأخرى تتميز بموقعها الجغرافي الذي يربط القارات والممرات البحرية العالمية. ولو تكاملت هذه القدرات، لأصبحت الأمة قوة يحسب لها ألف حساب.

وقد جسد النبي ﷺ هذا المعنى عمليًا عندما آخى بين المهاجرين والأنصار، فجعل كل فريق يكمل الآخر، ثم عقد المعاهدات التي تحقق مصلحة المسلمين وتحفظ أمن الدولة الناشئة، ثم أرسل الولاة والقادة الأكفاء كلٌّ في موضعه المناسب، فبُنيت الدولة على توزيع القدرات لا على التنافس الداخلي.

وسار الخلفاء الراشدون على هذا النهج؛ فكان أبو بكر رضي الله عنه يوحد الجزيرة العربية بعد الردة، ثم جاء عمر رضي الله عنه فأسس الإدارة، ونظم بيت المال، وربط الولايات بمركز الدولة، حتى أصبحت الأمة كالجسد الواحد، إذا احتاجت ثغرًا أمدته بقية الأمصار، وإذا أصاب إقليمًا قحط أو أزمة سارع المسلمون إلى إغاثته.

وقد قال رسول الله ﷺ: «إنَّ المُؤمِنَ للمُؤمِنِ كالبُنيانِ يَشُدُّ بَعضُه بَعضًا. وشَبَّكَ أصابِعَه». متفق عليه.

وقال ﷺ: «تَرى المُؤمِنينَ في تَراحُمِهم وتَوادِّهم وتَعاطُفِهم كمَثَلِ الجَسَدِ، إذا اشتَكى عُضوًا تَداعى له سائِرُ جَسَدِه بالسَّهَرِ والحُمَّى.» صحيح البخاري: 6011

وهذه النصوص لا تقتصر على الأخلاق الفردية، بل ترسم أصلًا عظيمًا في بناء الأمة؛ فكما يتكامل الجسد الواحد، يجب أن تتكامل مقدرات المسلمين، فلا تبقى دولة غنية بالمال تستورد أمنها، ولا دولة قوية عسكريًا تعاني ضعفًا اقتصاديًا، ولا دولة متقدمة صناعيًا تعمل بمعزل عن بقية الأمة.

ومن منظور استراتيجي، فإن قيام قطب إسلامي متكامل لا يعني إعلان الحرب على العالم، ولا الدخول في صدام مع الأمم، وإنما يعني امتلاك أسباب القوة التي تمنع الاعتداء، وتحفظ الحقوق، وتفرض الاحترام، امتثالًا

لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال: 60]

فالغاية من إعداد القوة في الإسلام ليست العدوان، وإنما تحقيق الردع، وصيانة الدين، وحماية الأوطان، وحفظ دماء المسلمين.

إن العالم يتغير بسرعة، والتكتلات الكبرى تزداد قوة، أما الدول المتفرقة فإنها تصبح مع مرور الزمن ساحاتٍ للتنافس الدولي لا أطرافًا مؤثرة فيه. ولذلك فإن المستقبل لن يكون لمن يملك الموارد فقط، بل لمن يحسن توظيفها في إطار مشروع إسلامي جامع، يقوم على التوحيد، وتحكيم الشريعة، والاتباع، ووحدة الصف، والعدل، والعلم، والإنتاج، وإعداد القوة، والتكامل بين المسلمين. وعندئذ تتحول الأمة، بإذن الله، من موقع التلقي والتبعية إلى موقع التأثير والقيادة، فتعود شاهدة على الناس كما أراد

الله لها، وتستعيد مكانتها بين الأمم بعزة الإيمان قبل قوة السلاح، وببركة الطاعة قبل كثرة الإمكانات؛ ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. [سوسف: 21]

أساس التمكين: تحكيم الشريعة واتباع منهج النبوة

إن الحديث عن موازين القوى، والتنافس بين الأمم، والتحولات الجيوسياسية، لا ينبغي أن يحجب الحقيقة الكبرى التي قررها القرآن والسنة، وهي أن القوة الحقيقية للأمة الإسلامية تبدأ من صحة عقيدتها، واستقامتها على دينها، وتحكيمها لشرع ربها، واتباعها لمنهج رسول الله ﷺ وصحابته الكرام. فهذه هي القاعدة التي أقام الله عليها النصر والتمكين، وهي التي قامت عليها الدولة الإسلامية الأولى حتى أصبحت في عقود قليلة أعظم قوة في الأرض، مع أنها لم تكن تملك ما تملكه الأمم من الأموال أو العدد أو العتاد.

لقد أخطأ كثير من الناس حين ظنوا أن سر قوة الغرب يكمن في علومه وصناعته وحدها، أو أن نهضة المسلمين لا تكون إلا بتقليده في فلسفاته وأنظمته وأفكاره وانحرافاته الكافرة . وهذا تصور يخالف ميزان القرآن؛ فإن الله سبحانه لم يجعل النصر ثمرةً للقوة المجردة، وإنما جعلها سببًا من الأسباب، وربط النتيجة بطاعته والاعتصام بدينه.

قال الله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: 55]

فتأمل كيف بدأ الوعد بالإيمان والعمل الصالح، ثم جعل التمكين ثمرة لذلك، ولم يجعل التمكين نتيجة القوة المادية وحدها.

وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: 41]

فبيَّن أن المحافظة على التمكين لا تكون إلا بإقامة الدين، وتحقيق شرع الله في حياة الأمة.

ولهذا فإن بناء القوة في الإسلام لا ينفصل عن بناء العقيدة، ولا عن تحكيم الشريعة، ولا عن تصحيح المنهج؛ لأن الأمة إذا فسدت عقيدتها، وانتشرت فيها البدع والمحدثات، وغلبت عليها العصبيات القومية والوطنية والحزبية، فإنها تفقد أعظم أسباب النصر، مهما امتلكت من المال والسلاح.

وقد قال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس؛ إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا، كتاب الله، وسنة نبيه.» أخرجه الحاكم في المستدرك

« وقال عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ : اتَّبِعوا ولا تبتدِعوا، فقد كُفِيتُم.» ابن بطة في الإبانة الكبرى (174)

فمنهج السلف الصالح لم يكن مجرد مرحلة تاريخية، بل هو الطريق الذي أمر الله بسلوكه، لأنهم أقرب الناس إلى فهم الوحي، وأصدقهم اتباعًا لرسول الله ﷺ.

ومن أعظم الأخطاء التي وقعت فيها الأمة أن بعض أبنائها ظن أن النهضة تبدأ من الاقتصاد أو السياسة أو الصناعة فقط، مع إهمال إصلاح الدين. والصحيح أن الإسلام لا يفصل بين الأمرين؛ فإصلاح العقيدة والمنهج هو الذي يوجه القوة، ويمنع انحرافها، ويجعلها وسيلة لإقامة العدل ونصرة الحق، لا أداة للظلم والعدوان.

ولهذا لم يمكّن الله للصحابة رضي الله عنهم لأنهم كانوا أكثر الأمم عددًا، ولا لأنهم كانوا أغناها مالًا، وإنما لأنهم صدقوا مع الله، وأخلصوا له، واتبعوا رسوله ﷺ، ثم أخذوا بجميع الأسباب المشروعة من إعداد القوة، والتخطيط، والصناعة، وإدارة الدولة، والجهاد، والصبر.

وقد ظهر ذلك جليًا في غزوة الأحزاب، حين جمع المشركون أعظم قوة عرفتها الجزيرة العربية آنذاك، فأخذ النبي ﷺ بالأسباب، فحفر الخندق، ونظم الدفاع، وربط بين القبائل المسلمة، ومع ذلك كان قلبه معلقًا بالله وحده، يعلم أن النصر من عنده سبحانه. قال تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: 126]

فهذا هو الميزان الذي يغفل عنه كثير من المحللين السياسيين؛ إذ يفسرون صعود الدول وسقوطها بالأسباب المادية وحدها، بينما يقرر القرآن أن الأسباب لا تؤتي ثمارها إلا بإذن الله، وأن القلوب والأقدار بيده سبحانه.

ومن هنا، فإن السعي إلى بناء القوة العسكرية، والاقتصادية، والعلمية، والتقنية، والصناعية، ليس مجرد خيار استراتيجي، بل هو واجب شرعي يدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: 60]

فالآية جاءت عامة، لتشمل كل قوة يحتاجها المسلمون في زمانهم؛ من قوة الإيمان، والعلم، والصناعة، والاقتصاد، والإعلام الذي يرضي الله الخالي من الانحرافات، والتقنية، والأمن الغذائي، والأمن السيبراني، والصناعات العسكرية، وغيرها مما تتحقق به مصلحة الأمة ويُرهب به عدوها.

لكن هذا الإعداد لا يثمر إلا إذا سبقته توبة صادقة، ورجوع إلى الله، وتحكيم للشريعة، واجتماع على الكتاب والسنة بفهم القرون المفضلة، وترك أسباب التفرق والبدع والمحدثات التي أضعفت الأمة عبر القرون.

إن النهضة الإسلامية الحقيقية لا تبدأ من تقليد الشرق أو الغرب، ولا من الارتهان للنظريات البشرية، وإنما تبدأ من العودة الصادقة إلى الوحي، ثم الأخذ بجميع الأسباب المشروعة التي أمر الله بها. فحين يجتمع الإيمان الصحيح، والمنهج السليم، والسياسة الشرعية، والعمل المتقن، والعلم النافع، وإعداد القوة؛ تتحقق سنن الله في التمكين، وتستعيد الأمة مكانتها بين الأمم، لا بقوتها الذاتية المجردة، بل بتوفيق

الله ونصره، كما قال سبحانه: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ ۗ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: 160].

تحكيم الشريعة: أساس العدل وطريق التمكين

إن أعظم ما تحتاج إليه الأمة الإسلامية في زمن الاضطرابات والتحولات ليس مجرد إصلاح اقتصادي أو تحديث عسكري أو نهضة تقنية، على أهميتها، وإنما تحتاج قبل ذلك إلى الرجوع الصادق إلى شريعة الله، وتحكيم كتابه وسنة رسوله ﷺ بفهم السلف الصالح؛ لأن الشريعة ليست نظامًا قضائيًا فحسب، ولا مجموعة من العقوبات والحدود فقط كما يصورها خصوم الإسلام، وإنما هي منهج رباني شامل ينظم حياة الإنسان في عقيدته، وعبادته، وأخلاقه، وسياساته، واقتصاده، وعلاقاته الداخلية والخارجية، ويحقق مصالح العباد في الدنيا والآخرة.

ولقد جعل الله سبحانه تحكيم شرعه من مقتضيات الإيمان، فقال عز وجل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]

وقال سبحانه: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: 50]

فهذه الآيات تبين أن العدل الحقيقي لا يتحقق إلا إذا كان الميزان هو وحي الله، لا الأهواء البشرية، ولا المصالح المتقلبة، ولا القوانين التي تتغير بتغير القوى السياسية.

إن الأمم قد تمتلك قوة عسكرية هائلة، أو اقتصادًا ضخمًا، لكنها إذا فقدت العدل ضعفت من داخلها، وبدأت عوامل الانهيار تدب في بنيانها. ولهذا كانت الشريعة الإسلامية تحفظ الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض، وتجعل حفظها أساسًا لاستقرار المجتمع، وهو ما تسعى إليه جميع الأنظمة، لكنها لا تبلغه على وجه الكمال إلا بهدي الوحي.

ومن أعظم أسباب ضعف المسلمين في العصور المتأخرة ابتعاد كثير منهم عن تحكيم الشريعة كاملة، وظهور القوانين الوضعية، وانتشار البدع والمحدثات، والتعصب للمذاهب الفكرية والقوميات والأحزاب، حتى أصبح الولاء عند بعض الناس لغير ما أنزل الله، مع أن الله أمر بأن يكون المرجع عند التنازع هو الكتاب والسنة.

قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59]

وهذا هو منهج الصحابة رضي الله عنهم، فلم يكونوا يقدمون رأيًا ولا سياسة ولا مصلحة متوهمة على نصوص الوحي، ولذلك جمع الله لهم بين الإيمان والعدل والقوة، ففتحوا البلاد، وأقاموا الحضارة، ونشروا الأمن، حتى شهد المنصفون من غير المسلمين بعدالة حكمهم.

ولم يكن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مضرب المثل في العدل لأنه امتلك جيشًا قويًا فقط، بل لأنه جعل القرآن والسنة أساس الحكم. فكان العدل الذي أقامه سببًا في استقرار الدولة واتساعها. وكذلك سار عثمان وعلي رضي الله عنهما على أصل الاحتكام إلى الوحي، وإن اختلفت الاجتهادات في بعض النوازل.

وقد قال رسول الله ﷺ: «كُلُّكُم راعٍ ومَسؤولٌ عن رَعيَّتِه...». صحيح البخاري: 2409

فهذا الحديث يؤسس لمبدأ المسؤولية والعدل والمحاسبة، ويبين أن السلطة في الإسلام أمانة وليست تشريفًا، وأن الحاكم والمحكوم جميعًا مسؤولون أمام الله.

ومن منظور السياسة الشرعية، فإن تحكيم الشريعة لا يتعارض مع الأخذ بأسباب التقدم المادي، بل هو الذي يوجهها الوجهة الصحيحة. فالإسلام يدعو إلى العلم، ويأمر بالإتقان، ويحث على الصناعة، ويشجع التجارة، ويحمي الملكية، ويمنع الظلم والاحتكار والربا والفساد، ويقيم اقتصادًا قائمًا على العدل لا على الاستغلال، وسياسةً تقوم على الشورى والنصح والوفاء بالعهود، وجيشًا غايته حماية الأمة ورد العدوان، لا التسلط على الشعوب.

ولهذا فإن النهضة الإسلامية ليست مشروعًا ماديًا مجردًا، وإنما هي مشروع إيماني وحضاري متكامل، يبدأ بتصحيح العقيدة، واتباع الكتاب والسنة بفهم القرون المفضلة، ومحاربة البدع والمحدثات، وإقامة الشريعة، ثم بناء الإنسان، والعلم، والاقتصاد، والصناعة، وإعداد القوة. فإذا تحقق هذا التوازن، اجتمعت للأمة أسباب النصر الشرعية والمادية معًا.

إن الأمة التي تجعل الوحي مرجعها الأعلى، والعدل ميزانها، والشريعة دستورها، والاتباع منهجها، تكون أقدر على مواجهة الأزمات، وأثبت عند المحن، وأبعد عن التبعية الفكرية والسياسية. وحينئذ تتحقق فيها سنة الله التي لا تتبدل، فيرفعها، ويمكن لها في الأرض، ويجعلها رحمة للعالمين،

كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: 96].

فهذا هو الطريق الذي سلكه رسول الله ﷺ وصحابته الكرام، وهو الطريق الذي لا يزال مفتوحًا لكل أمة أرادت العزة والتمكين؛ فالعزة في الإسلام ليست ثمرة القوة وحدها، بل ثمرة الإيمان الصحيح، وتحكيم الشريعة، والأخذ بالأسباب التي أمر الله بها، والله أعلم حيث يجعل نصره وتمكينه.

حروب المستقبل: صراع الموارد وسيادة البقاء

إن المتأمل في مسار التاريخ يدرك أن الحروب تتغير أدواتها، لكنها لا تتغير في حقيقتها؛ فهي تدور دائمًا حول القوة والمصالح والسيطرة. وإذا كانت حروب القرون الماضية تُخاض للسيطرة على الأراضي والموانئ، فإن الحروب القادمة ستتجه بصورة متزايدة نحو السيطرة على المعادن النادرة، والطاقة، والمياه، والغذاء، وأشباه الموصلات، والبيانات، والتقنيات المتقدمة. فهذه الموارد أصبحت اليوم أساس

الاقتصاد العالمي، وعماد الصناعات العسكرية، ومحرك الثورة التقنية، ومن يملكها أو يتحكم في إنتاجها يمتلك قدرة كبيرة على التأثير في القرار الدولي.

ولذلك لم يعد الصراع بين القوى الكبرى يقتصر على حاملات الطائرات والصواريخ العابرة للقارات، بل انتقل إلى ميادين أكثر تعقيدًا وأشد تأثيرًا، حيث تتنافس الدول على المناجم، وسلاسل التوريد، والممرات البحرية، ومصادر المياه، والأراضي الزراعية، والمواد الأولية اللازمة لصناعة الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والطائرات الحديثة والأسلحة الدقيقة. ولهذا أصبحت كثير من الحروب تُدار تحت عناوين اقتصادية أو تجارية، بينما تخفي في باطنها صراعًا على الموارد التي ستحدد من يقود العالم في العقود القادمة.

ومن منظور إسلامي، فإن هذه التحولات لا تخرج عن سنن الله في تدافع الأمم، فقد أخبر سبحانه أن الناس سيبقون في صراع على مصالحهم ما دامت الدنيا قائمة، وأن المؤمنين مأمورون بالاستعداد وعدم الغفلة.

قال الله تعالى: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: 71]

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 200]

فالمرابطة في مفهومها الشرعي لا تقتصر على الثغور العسكرية فقط، بل تشمل حماية مصالح الأمة وثرواتها، والاستعداد لكل ما يهدد أمنها واستقرارها.

إن العالم الإسلامي يقع في قلب هذه المعركة؛ لأنه يملك ثروات هائلة من النفط والغاز، واحتياطيات كبيرة من المعادن، ومواقع جغرافية تتحكم في أهم طرق التجارة العالمية، إضافة إلى مساحات زراعية واسعة وثروات بحرية ضخمة. وهذه النعم قد تكون سببًا للعزة إذا أُحسن استثمارها، وقد تتحول إلى سبب للاستهداف إذا بقيت الأمة عاجزة عن حمايتها وإدارتها.

قال الله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: 29]

فكل ما في الأرض من خيرات هو نعمة من الله، ومن شكرها أن تُستثمر في طاعته، وأن تُصان من العبث، وأن تُستخدم في تقوية الأمة لا في زيادة تبعيتها لغيرها.

ومن أخطر صور الضعف أن تمتلك الأمة المواد الخام، ثم تصدرها بأثمان زهيدة، لتعود إليها بعد تصنيعها بأضعاف قيمتها، فتدفع ثمن جهلها الصناعي والتقني، بينما يجني غيرها أعظم الأرباح من ثرواتها. وهذا الخلل لا يعالج بكثرة الاستخراج وحدها، بل ببناء قاعدة علمية وصناعية وتقنية قادرة على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات عالية القيمة، تدخل في الصناعات المدنية والعسكرية، وتمنح الأمة استقلالًا اقتصاديًا واستراتيجيًا.

وقد علّمنا رسول الله ﷺ أن المسلم لا يكون غافلًا عن أسباب القوة، فقال: «المُؤمِنُ القَوِيُّ خَيرٌ وأحَبُّ إلى اللهِ مِنَ المُؤمِنِ الضَّعيفِ، وفي كُلٍّ خَيرٌ. احرِصْ على ما يَنفَعُكَ، واستَعِنْ باللهِ ولا تَعجِزْ ...» رواه مسلم: 2664

وهذا الحديث يجمع بين أصلين عظيمين؛ الأخذ بالأسباب، والتوكل على الله. فلا يكتفي المسلم بالدعاء، ولا يعتمد على الأسباب وحدها، بل يجمع بين الأمرين، كما كان حال الأنبياء والصحابة رضي الله عنهم.

ولقد أدرك الخلفاء الراشدون أن حماية موارد الدولة جزء من مسؤولية الحاكم، فكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يراقب بيت المال، ويحفظ مراعي المسلمين، وينظم الانتفاع بالأراضي، ويمنع الإفساد فيها، لأن الثروة العامة ليست ملكًا لجيل واحد، بل أمانة في أعناق الأمة.

ومن منظور السياسة الشرعية، فإن حماية الموارد الطبيعية تدخل في باب حفظ المال العام، وصيانة مصالح المسلمين، وهي من الواجبات التي لا تستقيم الدولة إلا بها. ولذلك فإن من أعظم أولويات المرحلة القادمة أن تعمل الدول الإسلامية على تحكيم الشريعة، وإصلاح الإدارة، ومحاربة الفساد، وتطوير التعليم، وتوطين الصناعات، والاستثمار في البحث العلمي، وإنشاء صناعات متقدمة لاستخراج المعادن وتكريرها وتصنيعها، وتأمين مصادر المياه، وتحقيق الأمن الغذائي، وبناء شراكات استراتيجية بين دول العالم الإسلامي؛ لأن الموارد وحدها لا تصنع القوة، وإنما تصنعها الإدارة الرشيدة والعلم والتخطيط.

إن الصراع القادم لن يرحم الضعفاء، ولن ينتظر المترددين، ولن يحفظ ثروات من عجز عن حمايتها. أما الأمة التي تجمع بين الإيمان الصحيح، وتحكيم الشريعة، ووحدة الصف، والعلم، والإنتاج، وإعداد القوة، وحسن استثمار ما سخره الله لها من نعم، فإنها

ستكون - بإذن الله تعالى - أقدر على مواجهة تحديات المستقبل، وأعظم قدرة على حماية مصالحها وكرامتها.

وما أعظم قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 139].

فهذه العلوية التي وعد الله بها ليست علوًا بالتمني، وإنما علوٌ بالإيمان الصادق، والاتباع الصحيح، والأخذ الكامل بأسباب القوة التي أمر الله بها، حتى تبقى الأمة شاهدة على الناس، قائمة بالحق، قادرة على حماية دينها وثرواتها ومستقبل أجيالها.

ختامًا: الاستنهاض وبناء القوة على منهج النبوة

إن العالم يقف اليوم أمام مرحلة تاريخية دقيقة، تتغير فيها موازين القوى، وتُعاد فيها صياغة خريطة النفوذ بين الأمم. وفي مثل هذه المراحل لا يكون البقاء للأكثر عددًا، ولا للأكثر ثراءً فقط، بل لمن يملك الإيمان الذي يهديه، والعلم الذي يقوده، والعمل الذي يبني قوته، والمنهج الذي يحفظ بوصلته.

إن سنة الله في خلقه أن الأمم لا تُمنح العزة بلا ثمن، ولا يُكتب لها التمكين وهي غارقة في أسباب الضعف والفرقة والغفلة. وقد بين القرآن هذه الحقيقة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11]

فالتغيير يبدأ من الداخل؛ من إصلاح العقيدة، وتصحيح المنهج، والرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بفهم الصحابة والقرون المفضلة، وتحكيم الشريعة في حياة الأمة، وترك أسباب التفرق والبدع والمحدثات التي أضعفت الصف وأذهبت كثيرًا من أسباب القوة.

وليس المقصود بالعودة إلى الدين مجرد الشعارات، بل العودة التي تصنع إنسانًا صالحًا قويًا، يجمع بين العبادة والعمل، وبين التقوى والإتقان، وبين التوكل على الله والأخذ بالأسباب. فالإسلام لم يبنِ أمةً تعيش على الأمنيات، بل بنى أمةً تحمل الرسالة، وتبني الحضارة، وتعد القوة، وتسعى في عمارة الأرض.

قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: 105]

فالعمل في الإسلام ليس أمرًا دنيويًا منفصلًا عن الدين، بل هو جزء من مسؤولية الإنسان في الاستخلاف في الأرض، ومن أعظم صور شكر النعم التي أنعم الله بها على الأمة.

لقد أثبت التاريخ أن الأمم لا تنهض بالموارد وحدها؛ فقد امتلكت أمم كثيرة الثروات ثم ضعفت، بينما نهضت أمم أخرى حين امتلكت الإرادة، والعلم، والتنظيم، والرؤية. والمسلمون الأوائل لم ينتصروا لأنهم كانوا أكثر عددًا أو أقوى عدة في البداية، وإنما لأنهم جمعوا بين قوة الإيمان وحسن الإعداد.

ففي غزوة بدر، خرج المسلمون وهم قلة في العدد والعدة، لكنهم كانوا يحملون عقيدة راسخة، ويقينًا بالله، وطاعة لقائدهم رسول الله ﷺ، مع الأخذ بالأسباب والتخطيط. فكان النصر من عند الله.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ۖ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: 123]

وهذا لا يعني ترك الأسباب، بل يبين أن الأسباب مهما عظمت تبقى تحت مشيئة الله، وأن القوة المادية لا تنفصل عن القوة الإيمانية.

إن التحديات التي تواجه الأمة اليوم ليست مستحيلة، لكنها تحتاج إلى أمة تدرك حجم المسؤولية، وتنتقل من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة صناعة الفعل، ومن الاستهلاك إلى الإنتاج، ومن التفرق إلى التعاون، ومن الاعتماد على الآخرين إلى بناء القدرة الذاتية.

فلا بد من بناء الإنسان المسلم الذي يجمع بين العلم الشرعي والعلم النافع، وبين الإيمان والكفاءة، وبناء الاقتصاد المنتج، والصناعة المتقدمة، والأمن الغذائي والمائي، والقوة الدفاعية التي تحفظ الأمة من العدوان، ضمن ميزان العدل الذي جاءت به الشريعة.

قال رسول الله ﷺ: «إنْ قامَتِ السَّاعةُ وفي يدِ أحدِكُم فَسيلةٌ فإنِ استَطاعَ أن لا تَقومَ حتَّى يغرسَها فلْيغرسْها» أخرجه البخاري في الأدب المفرد (479)

فهذا التوجيه النبوي العظيم يربي المسلم على العمل والبناء حتى في أصعب الظروف، لأن المؤمن لا يعيش أسير الواقع، بل يعمل بما يستطيع، مستعينًا بالله، مؤمنًا أن النتائج بيده سبحانه.

إن التحولات العالمية الكبرى ليست سببًا للخوف واليأس، بل فرصة لمراجعة الذات، واستعادة عناصر القوة، وإدراك أن الأمم لا تستعيد مكانتها بالتمني، وإنما بالعودة إلى أسباب العزة التي جعلها الله في كتابه وسنة نبيه ﷺ.

فلتكن هذه المرحلة بداية استنهاض حقيقي؛ استنهاض يقوم على التوحيد، والاتباع، وتحكيم الشريعة، والعلم، والعمل، والوحدة، وإعداد القوة. فإذا صدقت الأمة مع ربها، وأصلحت ما بينها وبين الله، وأحسنت الأخذ بالأسباب، فإن سنن الله لا تتبدل، وإن القوة التي يمنحها الله لعباده المؤمنين لا تستطيع قوى الأرض أن تمنعها.

قال سبحانه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47]

فالعزة ليست في كثرة المال وحدها، ولا في امتلاك السلاح وحده، بل في أمة تعرف ربها، وتحفظ دينها، وتأخذ بأسباب القوة، وتسير على طريق النبوة. وعندها يكون التحول العالمي القادم فرصةً للقيام لا سببًا للسقوط، وبدايةً لمرحلة تستعيد فيها الأمة دورها الحضاري بإذن الله عز وجل.

مركز وصل للبحوث والدراسات